Volume 2 Issue 11 December 2010

كلمة العدد :

عبد العزيز بن حمد العقيل
الأمين العام
لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية

تمر في عام 2011 الذكرى الخامسة والثلاثون لأنشاء المنظمة. وقد شهدت المنظمة خلال هذه الفترة أحداثا كبيرة لعل أهمها نشر ثقافة توطين الصناعة داخل القطاع الحكومي والخاص، وبين القطاع الإنتاجي والاستهلاكي، من أجل خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. وعملت المنظمة على تعميق مفهوم الصناعة، واقتراح وتقييم ومتابعة تنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية الخليجية الموحدة لدول مجلس التعاون، والمساهمة في إعداد الاستراتيجيات الصناعية لبعض دول المجلس، ونشر ثقافة المناولة الصناعية، وكذلك السعي الدؤوب نحو تحقيق التنمية الصناعية في دولها الأعضاء، وتوجيه أكبر قدر من الاستثمارات المحلية والأجنبية تجاه الاستثمار الصناعي.

ولمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية دور كبير في دعم ومساندة هذا التوجه، وفي تسريع عملية التنمية الصناعية بدول المجلس، وذلك من خلال تزويد القطاعات الصناعية والاقتصادية في هذه الدول بمعلومات قيمة ومتميزة، وبسلسلة متكاملة من البحوث والدراسات المتخصصة، وبملفات فرص الاستثمار الصناعي الواعدة، وبتقديم الاستشارات الصناعية والخدمات الفنية والتدريبية المفيدة، وتشجيع نقل وتوطين التقنية المتطورة لأهميتها الحيوية في النمو الصناعي والنهضة الصناعية بدول المجلس، وإنشاء مراكز للبحث والتطوير لترسيخ أساليب البحث العلمي والصناعي والإنتاجي.

من هذا المنطلق، سوف نعمل على تفعيل الدور الريادي للمنظمة وتطويره، كمركز خليجي متطور للمعلومات والاستشارات الصناعية، وذلك لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، وتحديات التنمية الصناعية في المنطقة، وذلك من خلال متابعة تطوير وترقية قواعد البيانات وتحسينها وتحديثها باستمرار، وتدعيم البوابة التفاعلية وإتاحتها لصانعي القرار في دول المجلس والمستفيدين.

وسوف تجد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والاستثمارية حظها الكبير من عمل المنظمة، وكذلك تقييم التشغيل والاستثمار في قطاعات البتروكيماويات والمعادن والهندسة ومواد البناء والأغذية وغيرها، والترويج للفرص الاستثمارية الواعدة، وعقد الاجتماعات والمنتديات والندوات الصناعية المتخصصة. وسوف تسعى المنظمة إلى إشراك بنوك وصناديق التنمية في دول المجلس ضمن ورش العمل وندوات الاستثمار التي تعقد لترويج الاستثمار، وذلك لحثها وتشجيعها للمساهمة في تمويل بعض المشاريع المطروحة، والتعرف عن كثب على طبيعة وجدوى هذه المشروعات.

وسيتواصل العمل على توسيع نطاق بث المعلومات والبحوث والتقارير الصناعية والاقتصادية ونشرها بين أوساط قطاع الأعمال والصناعة ومتخذي القرار في دول المجلس وذلك من خلال إصدار المطبوعات الصناعية والاقتصادية، الدورية وغير الدورية، والتي تشمل النشرات والتقارير والكتب الإحصائية والأدلة الصناعية، والملخصات، والأقراص المدمجة. وسوف يشهد العام القادم إعادة إصدار دورية التعاون الصناعي المتخصصة والتي لها أهمية لدى شريحة كبيرة من المستفيدين، وذلك لتدعيم حركة البحث والنشر العلمي الصناعي وتأصيلها، والتصدي للقضايا الصناعية في منطقة مجلس التعاون الخليجي ومشكلات الصناعة والتصنيع، والاضطلاع بدور المرجعية العلمية للباحثين والدارسين.

من بين برامج المنظمة الهامة التي تقوم بها حاليا استكمال دراسة الخارطة الصناعية لدول المجلس والمساهمة مع الدول الأعضاء في تنفيذ ومتابعة نتائجها، وذلك للتعرف بدقة على الصناعات الغائبة، والثغرات في الحلقات الإنتاجية القائمة، مما سيساعد على إكمال حلقات السلاسل الإنتاجية القائمة وطرح الكثير من المشاريع المشتركة الصناعية الجديدة، والتي من شأنها العمل على توطيد آفاق التنسيق والتكامل بين هذه الدول. كما يتم إعداد المرئيات حول تحديث وثيقة سبل تطوير وتشجيع الاستثمار المشترك، وحول مشروع قواعد تشجيع الاستثمار في المشروعات المشتركة في دول المجلس.

وتجري الاستعدادات حاليا -بالتنسيق مع الجهات المعنية- للتحضير لمؤتمر الصناعيين الثالث عشر المزمع عقده في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية. ويعتبر هذا المؤتمر، والذي بدأ عام 1985، من بين إنجازات المنظمة الهامة لتطوير الصناعة والترويج لنموها من خلال خلق وعي اجتماعي بالقطاع الصناعي، يحظى باهتمام ومشاركة شريحة عريضة من رجال الأعمال والصناعيين من مختلف أنحاء العالم.

وسيتواصل الاهتمام بقطاع التدريب حول مختلف التوجهات الصناعية، وعقد عدد من الدورات التدريبية الصناعية والمتخصصة، وورش العمل، بالتعاون مع بعض الجهات الفنية المحلية والعالمية المتخصصة. وفي هذا السياق، سوف تسعى المنظمة إلى زيادة وتفعيل مجالات التعاون الفني، وعقد شراكات وإبرام مذكرات تفاهم واتفاقيات مع عدد من مراكز البحث العلمي والجامعات الإقليمية والدولية وبيوت الخبرة المحلية والعالمية للاستفادة من خبراتها المتخصصة.

كما سوف تصب مزيد من الجهود لتطوير وتحديث قواعد المعلومات، لترسيخ أساليب ومنهجية البحث العلمي، سواء كان ذلك في إعداد التقارير والدراسات الصناعية، أو في إعداد ملفات فرص الاستثمار الواعدة، أو في أساليب الترويج لها. كما سنعمل على الارتقاء بمستوى الخدمات الاستشارية، والمخرجات المعرفية التي توفرها المنظمة، وإتاحتها عبر وسائل النشر المتنوعة لشريحة واسعة من رجال الأعمال والصناعيين ومتخذي القرار في دول المجلس، كما لابد من التأكيد على أهمية البحث والتطوير والابتكار، والعمل على تعزيز إقامة المشروعات الصناعية المشتركة، وزيادة مجالات التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات والمعرفة بين المنظمة ومراكز البحوث والدراسات والاستشارات المتخصصة الإقليمية والدولية.

وستتواصل جهود المنظمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الصناعي وللاستفادة من الخدمات المعلوماتية والاستشارية التي تؤمنها المنظمة، وذلك دعما لخطط الدول الأعضاء الرامية إلى أهمية زيادة مساهمة هذا القطاع في التنمية الصناعية، وتنويعا لإيرادات المنظمة الذاتية خارج إطار مساهمات الدول الأعضاء.

لدعم هذه المسيرة لا بد من إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للمنظمة وترقية مستوى الأداء لمواجهة المستجدات والتطورات الاقتصادية العالمية وتحديات العولمة، ومواكبة التطورات الصناعية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وذلك بما يؤدي إلى تعزيز دور المنظمة الريادي كبيت خبرة خليجي متخصص في مجال المعلومات والاستشارات الصناعية. وسوف نسعى جاهدين إلى تفعيل وتطوير هذا الدور، وتحسين مستوى وكفاءة الخدمات الاستشارية والمعلوماتية التي تقدمها المنظمة للمستفيدين، بحيث تفي باحتياجات ومتطلبات التنمية الصناعية والاقتصادية لدول مجلس التعاون بالشكل الأمثل، وذلك وفق رؤية المنظمة القائمة على الريادة الإقليمية والمنافسة العالمية.

نشرة انسياب

نشرة ربع سنوية تصدرها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، وتوزع إليكترونيا بالمجان على موقع المنظمة الإلكتروني .وتعنى بنشر المقالات باللغتين العربية والإنجليزية حول التوجهات الصناعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي وتطبيقات التقنية الحديثة، وكل ما ينشر فيها من آراء يعبر عن رأي كاتبيها ولا يعبر بالضرورة عن رأي المنظمة أو توجهاتها. بيئة النشرة لا ورقية (Paperless environment)، وتتم جميع إجراءات إرسال المقالات والمراسلات الأخرى إليكترونيا.

للمراسلة والاستعلام :

يرجى الاتصال على البريد الإليكتروني : muna@goic.org.qa

أو على هاتف : 8711 4485 974+ / 8888 4485 974+

الموقع الإلكتروني :www.goic.org.qa

الصناعة في الخليج
بين الواقع والمأمول

د. سليمان بن علي العريني
خبير الإستراتيجية والتقنية
الرئيس التنفيذي
شركة الإبداع للاستشارات
Saraini@araini.com

يعتمد اقتصاد دول الخليج بشكل أساسي، إن لم يكن كلياً، على العوائد المالية من إنتاج وبيع النفط والغاز على الدول والشركات العالمية، وهي تمثل أكثر من 90 % من الناتج القومي بشكل عام. وبنظرة متأنية وتحليلية حول المبادرات والمحاولات المتكررة لرفع مساهمة القطاعات والأعمال الأخرى مثل الصناعة في الناتج القومي، وعلى مدى الثلاثة عقود السابقة، نلاحظ بأنها لم تؤدِ إلى النتائج المطلوبة، بل وإن بعضها نتج عنها مؤثرات عكسية غير مرغوبة من أهما تكدس وسيطرة عمالة أجنبية على الصناعة والسوق المحلي. وهذا التكدس وتزايد وفود وسكن عمالة غير محلية، تختلف من حيث الثقافة والدين والمستوى المعيشي عن الشعب الخليجي، يؤدي إلى زيادة التكاليف الاقتصادية على الدول الخليجية متمثلة في التحويلات الخارجية، وضياع الفرص البديلة، وانخفاض إنتاجية المواطن، وتزايد معدل البطالة، إضافة إلى التكاليف الاقتصادية المرتبطة بالتأثيرات الأمنية والاجتماعية والعائلية والنفسية والتعليمية وغيرها، تكاليف تمثل أضعاف أضعاف ما يمكن تحقيقه من إيرادات من جراء الدخول في هذه الصناعات

إن تشجيع وتحفيز الصناعة يعتمد على تحقيق ثلاثة أهداف لأي دولة، وهي تدريب وتوظيف العمالة المحلية، وتحقيق دخل إضافي للدولة من جراء تحصيل الضرائب على المبيعات والتصدير، والاستثمار في صناعات ذات قيمة مضافة عالية مع تحقق المزايا التنافسية والمزايا النسبية. وإذا أمعنا النظر في نوعية الصناعات الموجودة في الخليج، فإنه يمكن ملاحظة ما يلي:

1. يتم التركيز حالياً بشكل كبير على الصناعات ذات القيمة المنخفضة، مع عدم وجود أي ميزة تنافسية لهذه الصناعات وعدم الاستفادة من المزايا النسبية المتوفرة في دول الخليج. فعلى سبيل المثال إذا أخذنا صناعات مثل إعادة تفريغ (تجميع أو توزيع) البويات المستوردة لغرض الاستهلاك المحلي في دول الخليج فقط، فهي لا تمثل منتجات يمكن لها المنافسة في السوق الدولي وخصوصاً في السوق الآسيوي.

2. تعتمد جميع الصناعات الموجودة في الخليج على العمالة الأجنبية بشكل أساسي وكلي، مما يعني فقدان خاصية التوظيف المحلي في مثل هذه الصناعات، فلا فرق بين وجود مصنع تجميع قطع غيار في الخليج أو وجود نفس المصنع في تايلاند، من حيث عدم توفير فرص وظيفية حقيقية للمواطن الخليجي، واعتماده على عنصر العمالة الأجنبية في الخليج أو محلية في دول مثل تايلاند. وفي ظل وجود عمالة أجنبية مسيطرة على الصناعة في الخليج، فإن هناك عدة نتائج اقتصادية سلبية من أهمها، الحجم الكبير للتحويلات العمالية مما يحدث فجوة كبيرة في الدورة الاقتصادية المحلية، وتمركز عدد كبير من العمالة الأجنبية في الخليج، الأمر الذي يتسبب في جلب عادات وتقاليد غريبة وإحداث خلل في المجتمع الخليجي، وخصوصاً في زيادة المشاكل الأمنية والاجتماعية والعائلية والنفسية، وكلها تؤثر بشكل كبير على زيادة التكاليف الاقتصادية على الدولة.

تابع : الصناعة في الخليج بين الواقع والمأمول

3. نظراً لعدم تركيز الصناعات الخليجية على منتجات تعتمد على المزايا التنافسية أو المزايا النسبية، وحصرها على صناعات ذات قيمة إضافية منخفضة، فلا توجد إمكانيات لتحقيق دخل إضافي للدولة من جراء رفع مستوى الصادرات مقارنة بالإيرادات، وفي ظل عدم وجود ضرائب أصلا على أرباح الشركات الصناعية وخصوصاً في بعض الدول الخليجية بحجة تملكها من مواطنين، فلا يوجد أيضاً دخل للدولة من هذه الصناعات.

4. فتح وتشجيع الاستثمار الأجنبي لم يحل مشكلة الصناعة، بل إنه زاد الأمر تعقيداً، فما زالت الصناعات تتركز حول الصناعات ذات القيمة المنخفضة جداً، ناهيك أن هذه الاستثمارات الأجنبية لم تحسن من مستوى الموارد البشرية المحلية، وهذا طبيعي طالما أن هذه الاستثمارات تركز على صناعات عادية وتتطلب عمالة عادية، ليست مطلوبة ومرغوبة للعمالة المحلية الخليجية.

ويبقى السؤال قائماً، هل الوضع الصناعي القائم مقبول؟ وهل هذا الوضع يخدم الأهداف الإستراتيجية لدول الخليج على المدى الطويل؟ إذا نظرنا إلى عدد العمالة الأجنبية في دول الخليج، فإن عددها يتعدى أكثر من 16 مليون على أقل التقديرات، ونسبهم قد تصل إلى أكثر من 50 % من إجمالي السكان في بعض دول الخليج، وليس بالمستبعد بأن تصبح بعض المجتمعات الخليجية أقلية وخصوصاً في سوق العمل، وهذه الأرقام تصاحبها تكاليف اقتصادية، أقلها التحويلات الخارجية، إضافة إلى العوامل السلبية التي تم ذكرها في البنود 1 - 4 سابقاً.

ويمكن القول، ودون أي تحفظات، بأن المستفيد الوحيد من الصناعات الحالية بشكل عام، هو التاجر والعامل الأجنبي، فلا المواطن الموظف مستفيد، ولا الدولة مستفيدة، إضافة إلى تراكم التكاليف الاقتصادية من جراء وجود عمالة أجنبية.

ونعتقد أن الحل العملي لمعالجة الوضع الصناعي الحالي يتمثل في تبني وتنفيذ الخطوات التالية:

1. ضرورة تشخيص ودراسة وتحليل المشكلة التي نواجهها بشكل دقيق، مع تحديد المزايا والعيوب وترجمتها إلى أرقام مالية واقتصادية، والتركيز على المدى الطويل، وليس على إيجاد حلول وقتية ينتج عنها التعامل مع المشكلة الحقيقية.

2. الاعتراف وقبول وجود مشكلة رئيسة في الصناعة الحالية، حيث أن عدم الاعتراف والقبول يمثل فشلاً ذريعاً يحول دون بناء إستراتيجية ناجحة.

3. وضع خطة إستراتيجية صناعية طويلة الأجل، تركز على الصناعات ذات القيمة العالية والمتوسطة، والتي تعتمد على الموارد البشرية الوطنية من خلال الاستثمار في التعليم العام والعالي.

4. تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال الدخول في شراكة إستراتيجية بين الدولة والقطاع الخاص.

وقد يكون من المناسب قيام دول الخليج بإعداد دراسة مشتركة حول وضع الصناعة المحلية في دول الخليج، مع وضع الحلول المناسبة لمعالجة هذه المشكلة على المدى الطويل.

صناعة المنتجات البلاستيكية في دول مجلس التعاون : الواقع والطموحات

إعداد: ممدوح علي هبرة
مستشار اقتصادي، جويك

habra@goic.org.qa

تعتبر الصناعات البلاستيكية واحدة من الصناعات التحويلية المهمة في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي من أكثرها تنوعاً ونمواً، وذلك بما تتمتع به هذه الصناعات من مزايا وسمات فنية واقتصادية. فمن الناحية الاقتصادية تعتبر هذه الصناعات التحتية امتداداً ومجالاً رحباً لتطبيقات واستخدامات منتجات صناعة البتروكيماوية النهائية المتوفرة على نطاق واسع في منطقة دول مجلس التعاون والتي تعد بمثابة لقائم أساسية لصناعة المنتجات البلاستيكية كالبولي إيثيلين، والبولي بروبيلين، والبولي ستايرين، والبولي فينيل كلورايد وغيرها. إضافة إلى العوامل الفنية ذات الأهمية التي أدت إلى نمو واتساع استخدامات منتجات البلاستيك ومجالات تصنيعها، والمتمثلة في كثرة التنوع فيها، وتعدد تطبيقاتها التصنيعية، حيث يمكن تكييف تركيبها الكيميائي طبقاً لاحتياجات استخدامها، حيث يتمتع البلاستيك بالمتانة والتحمل، والمرونة، والشفافية، وتحمل الصدمات، وخفة الوزن، مما جعله منافساً قوياً وبديلاً عن كثير من المواد الطبيعية كالمعادن والأخشاب والزجاج وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة المنتجات البلاستيكية كصناعة إحلالية قد بدأت بشكل محدود جداً في منطقة دول مجلس التعاون منذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، معتمدة في تصنيعها على بعض الخامات المستوردة، حيث لم تكن في ذلك الوقت أية صناعة بتروكيماوية محلية مغذية للصناعات البلاستيكية. إلا أنه ومنذ مطلع السبعينيات أخذت صناعة المنتجات البلاستيكية بالنمو والتوسع مدفوعة بذلك بعدة عوامل أبرزها تزايد عدد السكان، والنمو الاقتصادي، وازدياد الدخل، إضافة إلى التوسعات الكبيرة التي شهدتها هذه الصناعات مع بدء توفر صناعة اللقائم الأساسية لها محلياً، والتي بدأت طليعتها بإنشاء شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) في بداية الثمانينيات، تلتها في منتصف الثمانينيات قيام الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، ثم عمت هذه الصناعات فيما بعد معظم دول مجلس التعاون.

لقد أدت حصيلة التطورات التي شهدتها صناعة البلاستيك الخليجية خلال السنوات القليلة الماضية إلى زيادة مشهودة في عدد المصانع البلاستيكية القائمة وتنوع منتجاتها، وإلى زيادة الاستثمارات الموظفة فيها، والتي تم معظمها من قبل القطاع الخاص، ويمكن أن نلمس حجم هذه التطورات بمقارنة واقع هذه الصناعات بما كانت عليه في عام 2000 وما آلت إليه في عام 2009 حيث نلاحظ وجود طفرة كبيرة، تبدت في ازدياد عدد المصانع العاملة في هذه الصناعات من 721 مصنعاً عام 2000 إلى 1347 مصنعاً عام 2009، أي أنها زادت بمقدار الضعف تقريباً، كما قفز رأس المال المتراكم الموظف في هذه الصناعة من حوالى 2.9 مليار دولار عام 2000 إلى حوالى 5.6 مليار دولار عام 2009، أما من حيث حجم القوى العاملة في هذه الصناعة فقد زاد من نحو 50 ألف عامل وموظف إلى أكثر من 86 ألف عامل وموظف خلال الفترة ذاتها.

تابع :

صناعة المنتجات البلاستيكية
في دول مجلس التعاون : الواقع والطموحات

وفي تطور متصل، فقد حققت صناعة المنتجات البلاستيكية الخليجية نمواً هائلاً في حجم طاقاتها التصميمية، وانعكس ذلك على كميات إنتاجها، والتي زادت تقريباً من حوالى 1.2 مليون طن عام 2000 لتصل إلى حوالى 2.7 مليون طن عام 2009، أي بزيادة نسبية مقدارها 120 % خلال هذه الفترة، وبمعدل زيادة سنوية مركبة بلغت بالمتوسط نحو 9.1 %. وبالمقابل فقد ارتفع معدل استهلاك الفرد في منطقة الخليج من منتجات البلاستيك ليصل إلى قرابة 70 كلغ في السنة، وأصبحت منطقة دول مجلس التعاون بهذا المعدل واحدة من المراكز ذات المعدلات الاستهلاكية العالية على المستوى العالمي.

تتكون صناعة المنتجات البلاستيكية الخليجية من تشكيلة واسعة جداً من المنتجات، شكلت الأنابيب البلاستيكية ولوازمها ما نسبته 26.6 % منها، تلتها وبشكل متقارب منتجات الأكياس ومواد التغليف والنقل والتي شكلت حوالى 26 %. وجاءت صناعة الأدوات المنزلية والصحية في المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بنحو 17.1 %. وتوزعت النسبة الباقية إلى أنواع عديدة من المنتجات: منها الأغطية والألواح، ومنتجات الفايبر جلاس، وغيرها من منتجات متنوعة لا حصر لها.

ومن حيث تمركز الإنتاج جغرافياً، فقد حازت المملكة العربية السعودية على حوالى 70 % تقريباً من كميات الإنتاج، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة تقدر بنحو 16 %، وتوزعت النسبة الباقية على دول مجلس التعاون الأخرى بنسب متفاوتة.

وكما أشرنا سابقاً إلى القدرات التصنيعية الفائقة للبلاستيك، ووجود فرص سانحة لابتكار واختراع تطبيقات و منتجات جديدة، تتمتع بالأداء العالي والمتانة وخفة الوزن، لذا فإنه من المتوقع أن تشهد صناعة المنتجات البلاستيكية في المنطقة الخليجية نمواً كبيراً خلال السنوات القادمة، خصوصاً في مجال الصناعات البلاستيكية المبتكرة ذات القيمة المضافة العالية وتطبيقاتها الجديدة، كمكونات وأجزاء مهمة في صناعة السيارات، وفي صناعة الإلكترونيات وغيرها، والتي بدأت شركة سابك السعودية بتصنيعها وتطويرها في الفترة الأخيرة. وتعتمد هذه المنتجات على مركبات بعض الراتنجات البلاستيكية مثل: البولي كربونات، والأكريلونيترايل ستايرين بيوتاديين، وغيرها. وسوف تسهم هذه الصناعات في تعزيز وتقوية وتنويع البنية الصناعية الخليجية، وفي زيادة مصادر الدخل القومي لدول مجلس التعاون الخليجي.

التوزيع النسبي لانتاج المنتجات البلاستيكية حسب المنتج في عام 2009

التوزيع النسبي لانتاج المنتجات البلاستيكية حسب الدولة في عام 2009

الشركات العائلية بين الازدهار والاندثار

سعيد خليل العبسي
كاتب اقتصادي
salabsi@yahoo.com

هناك مئات من الشركات المملوكة بالكامل من قبل عائلات وتدار أيضا من قبل ذات الملاك، والتي في العادة يطلق عليها الشركات العائلية حيث لا انفصال ما بين الإدارة والملكية فيها، وتورث من جيل إلى آخر ولكن في داخل العائلة الواحدة.

ويشهد لهذه الشركات وملاكها بأنها ساهمت، ولا تزال العديد منها تساهم، بشكل إيجابي وفاعل في مختلف النواحي الاقتصادية والتجارية والصناعية والخدمية للبلدان المتواجدة فيها. وكان العديد منها ولا يزال حجر زاوية مهم في العديد من مجالات الاقتصاد بمختلف وجوهه. وسجل الكثير منها على مدار سنوات عمرها العديد من النجاحات والنمو ومواكبة التطورات الهائلة في عالم التكنولوجيا الحديثة وعالم التطورات على صعيد الإدارة واتجاهاتها العلمية الخ. ولكن في ذات الوقت هناك بعض منها اندثر مع الزمن وجرفتها التطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة التي حدثت في العالم حتى أصبحت في خبر كان، والبعض منها لا يزال يبذل جهدا كبيرا للمحافظة على الوجود من الاندثار أمام ما يواجهه من تحديات كثيرة وكبيرة داخلية وخارجية، وكثير منها نجح في الامتحان ولا يزال يعمل بنمو وازدهار.

ولهذا يرى العديد من المراقبين والمختصين أن هذه الشركات تتأرجح بين فكرتين أساسيتين :-

الأولى : هل ستبقى هذه الشركات قادرة على المحافظة على وجودها وازدهارها ونموها وعلى تطوير نفسها في مختلف النواحي الفنية والإدارية والتسويقية والمعلوماتية؟ وهل ستكون قادرة على تجاوز كل العقبات التي تواجهها سواء من داخلها أو خارجها؟ يجيب بعضهم بنعم، ويستندون في ذلك على ما تتمتع به هذه الشركات من خبرات سابقة وما لديها من عادات عائلية تلزم الجميع بالسمع والطاعة لرأي الجيل الذي يتولى الإدارة والتخطيط والرقابة، وبأنها قادرة كذلك على تمويل نفسها بما تمتلكه من مدخرات، وبأن الجيل الناجح الموجود سيورث هذه النجاحات إلى الجيل الجديد ليس فقط في جانب الملكية وأنما أيضا في مجال ما لديه من خبرة وحنكة في الإدارة. ولهذا، فإن العديد من الخبراء والمختصين وحتى القائمين على هذه الشركات يرون بأن العديد منها سيبقى قادرا على مواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية، وبأنها قابلة للاستمرار والازدهار، ويعطون أمثلة عديدة لهذه الشركات التي لا زالت موجودة ومستمرة ومتطورة ومزدهرة.

وأما الفكرة الثانية : فهي أن مستقبل الشركات العائلية محفوف بالمخاطر والتحديات الجسام التي تجعلها مهددة بالاندثار أكثر من أي وقت مضى. ومن هذه المخاطر ماهو موضوعي داخلي من حيث التنافس العائلي والسيطرة المطلقة للرأي الأبوي في الإدارة ومن حيث القدرة على التجديد والتحديث والتطوير، والذي في أغلب الحالات يحتاج إلى إدخال أموال وتمويلات قد لا تتوافر من داخل العائلة، وبالتالي يتم الالتجاء إلى الاستدانة والتمويل الخارجي، والذي قد يجد من يعترض عليه لأسباب عديدة ومختلفة، أو من حيث رغبة بعض أفراد العائلة في إدخال دماء جديدة من الجيل الجديد، والذي قد لا يستحسنه القائمون على هذه الشركات بحجة أن لديهم وحدهم من الخبرة والحنكة وتجارب السنين الشيء الكثير الخ.

وكذلك هناك مخاطر خارجية، بمعنى ما بات يعرف بقطار العولمة الجارف الذي بات يهدد مستقبل كل الشركات المحلية العائلية منها وغير العائلية، بما يشهده العالم من زحف هائل من قبل الشركات متعددة الجنسيات، وتكتل الشركات الكبرى وقدرتها لأسباب كثيرة في مزاحمة العديد من الشركات المحلية في العديد من دول العالم، والعمل على إزاحتها بالكامل من طريقها. وهذه الشركات العملاقة والمدعومة بقوه المال والسياسة باتت قادرة لأنها تمتلك العديد من المقومات، وعلى رأسها التكنولوجيا المتطورة، والاستناد إلى الإدارة العلمية وكذلك ضخامة رؤوس الأموال وامتلاك القدرات الهائلة في الدعاية والتسويق. فهي بسبب كل ذلك قادرة وإلى حد كبير على جرف كل من يقف في طريقها للسيطرة الكلية على الإنتاج والأسواق معا. فهل ستبقى للشركات العائلية وغيرها من مكانة أمام هذه التحديات الكبيرة والجسيمة في المحافظة على الوجود، ومن ثم الازدهار؟

وهناك من يقول أيضا بأنه إذا كانت الأموال المنقولة وغير المنقولة متوارثة، فإنه ليس بالضرورة أن تتوارث ذات الخبرات وذات الكفاءات وحتى الاهتمامات. فقد يكون الوالد مهتما بصناعة معينة ولكن الأبناء ليس لهم أي اهتمام بذلك، وبالتالي فما هو مصير تلك الصناعة على سبيل المثال؟

ومن هنا يمكن أن نرى أنه لا بد لأصحاب الشركات العائلية التفكير الجدي في أن يحولوا شركاتهم إلى شركات مساهمة عامة، بحيث تدخل دماء وأموال جديدة إلى الشركة أو أن تتكامل وتندمج مع شركات أخرى ليكونوا شركات ذات خبرات وكفاءات متعددة ورؤوس أموال كبيرة قادرة على المنافسة والاستمرار، بل والازدهار.

تحت رعاية

معالي الأستاذ/ عبدالله بن أحمد زينل علي رضا

وزير التجارة والصناعة

تعقد

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة

ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (GOIC)

لقاء عام حول:

" برنامج المعونة الفنية للمصانع نحو ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه ورفع كفاءة الإنتاج"

يهدف اللقاء إلى:

- تنمية وتطوير أداء المنشآت الصناعية
- تخفيض تكاليف المصانع التشغيلية ورفع كفاءتها الإنتاجية
- ترشيد استهلاك الطاقة والماء وتوفير المواد الخام.

المكان: الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (قاعة عبدالعزيز المقيرن- الطابق الأول)

التاريخ: الثلاثاء الموافق 8 محرم 1432 هـ - 14 ديسمبر 2010

للتسجيل ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ
الغرفة التجارية الصناعية بالرياض

هاتف: (643 / 436 / 124) 01-4040044 / فاكس: 01-4034794
او بريد الكتروني: h.rayes@dcci.org.sa

GSPX - NET

GSPX

GCC Subcontracting and Partnership Exchange

TENDER DATABASE

SUPPLIER DATABASE

GSPX

The GSPX (GCC Subcontracting and Partnership exchange) in the GCC is the Gulf Organization for Industrial Consulting initiative for industrial cooperation which has been in place since 2001, crowned by an agreement between GOIC & UNIDO in 2003 to apply the SPX mechanisms to small and medium industries in the GCC countries. By 2004 the SPX program at GOIC was operational through which GOIC had established country level SPX solutions.

GSPX portal

Explore the strength of GCC manufacturing industries

Subcontracting solution

The GSPX portal is an online, subscription-based information delivery tool. GOIC has developed an easily accessible business portal that seeks to make available to stakeholders and to the region a collection of accurate and updated data on industrial subcontracting and business tenders from specific sector of the region.

Through the GSPX Portal user has access to the region's most comprehensive industrial database collected and analyzed by experts in the Data Management Unit of GOIC. This database is a valuable source of information that is indispensable to carry out matchmaking, participate in tenders and improve supply chain relationship.

GCC Tender Database

Largest database for Tenders in GCC

Bringing more business opportunities directly to your office desk

Online filtered tenders information system is a largest database of tenders based in Gulf region which is dedicated to bringing more business opportunities directly to your office desk. Subscribers are notified daily of tenders and leads relevant to their business requirements, either via email, facsimile or simply by accessing this website.

GCC Supplier database

Virtual meeting point for Buyers and Suppliers

Comprehensive Industrial matchmaking Destination

Subcontractors search will serve as a virtual meeting point for main contractors and subcontractors, It can provide both parties with a comprehensive central database which matches the needs of the either parties and bring them together in a record time. Subscribers can search huge industrial manufacturing companies within GCC.

GOIC

GCC Sub-Contracting & Partnership Exchange (GSPX)
P.O. Box 5114, Doha, Qatar. Phone +974 4485-8826,Fax: +974 4493-4369
Email: spx@goic.org.qa Web: www.goic.org.qa

Industrial Matchmaking Centre

..... a road map to promote Small & Medium Enterprises in GCC nation.

تقنية مشروع نخلة التبريد

م/ فرج مبروك الصقيري
المدير العام والتنفيذي
لشركة قطر العالمية للآلية النظيفة

al–saghieri@hotmail.com

وفقا للدراسات الأخيرة ونتيجة لازدياد مشكلة الاحتباس الحراري مما أدى إلى ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية، وحيث أن دول منطقة الخليج تعاني من ارتفاع درجات الحرارة في فترة الصيف نتيجة وقوعها بالقرب من خط الاستواء، فذلك يجعلها عرضة لدرجات حرارة عالية تتجاوز الخمسين درجة مئوية. ما يعانيه أهل منطقة الخليج من حرارة عالية في فترة الصيف دفعني لابتكار مشروع نخلة التبريد الذي سيساهم بمشيئة الله في خفض درجات الحرارة في فترة الصيف لتصل إلى عشرين درجة مئوية.

إن هذا الابتكار يعتبر جديدا من نوعه على مستوى النطاق العالمي، حيث يهدف مشروع نخلة التبريد إلى:

- تقليل درجات الحرارة العالية في فترات الصيف لتصل إلى 20 درجة مئوية .
- تقليل نسبة الرطوبة المشبعة في الهواء لتصل فيها نسبة الرطوبة الفعالة إلى أقل من 10 %.
- تحويل الرطوبة إلى ماء كمصدر جديد من مصادر المياه.
- تقليل نسبة ثاني أكسيد الكربون في منطقة مشروع نخلة التبريد.
- زيادة نسبة الأكسجين الطبيعي في منطقة المشروع لتصل إلى 23 %.

إن تقنية مشروع نخلة التبريد هي ضمن إحدى الابتكارات المسجلة باسمي، وسميت باسم النخلة كرمز من رموز التراث الحضاري في منطقة الخليج، ولكون تلك النبتة من النباتات التي خلقها الله سبحانه وتعالى والتي تتكاثر في منطقة الخليج متحملة الحرارة العالية وكذلك الرطوبة وعلى الرغم من ذلك تثمر ثمرة مفيدة للإنسان.

إن فكرة ابتكار مشروع نخلة التبريد تتلخص على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى** تحويل الرطوبة المشبعة في الهواء إلى ماء يتم تخزينه في خزان بواسطة مكثفات.
- **المرحلة الثانية** سحب الماء المبرد في الخزان وسريانه إلى النخلة بواسطة مضخات إلى ارتفاع يصل 35 مترا مشكلا سحابة من الضباب البارد عبر صمامات الضباب البارد.

ستحجب السحابة الباردة أشعة الشمس من الوصول إلى سطح الأرض حيث تصل جزيئات تلك السحابة إلى 10 ميكرون وهي أخف بكثير من سحابة الضباب الطبيعية التي تصل لثلاثين ميكرون. ويعمل هذا الجهاز بالطاقة الشمسية المتوفرة في منطقة الخليج ولا يستهلك الكهرباء والماء، ويعمل على مدار 24 ساعة دون توقف. ويتم الإعداد لهذه التقنية من قبل شركة قطر العالمية للآلية النظيفة ولإنتاج كميات كبيرة منها لتغطي منطقة الخليج.

إن تقنية مشروع نخلة التبريد يمكن تطبيقها واستخدامها في أماكن عديدة تشمل: الأماكن السياحية المفتوحة، وكذلك الحدائق، وأماكن تواجد العامة والمنازل. كما ستلعب تقنية مشروع نخلة التبريد دورا بارزا في انتعاش السياحة في فترات الصيف في منطقة الخليج، وكذلك سترفع من المعدلات الاقتصادية جراء العائد السياحي. ولن تكون لجهاز نخلة التبريد أية آثار سلبية متعلقة بالصحة لأن الماء المستخدم طبيعي ويتم تحليله من باب التأكيد فقط.

يبين الرسم التوضيحي للمشروع أدناه إحدى المعالم السياحية في قطر من باب المثال فقط ولم يطبق بعد. ويتم إخضاع الأهداف المستقبلية بخصوص تقنية نخلة التبريد للدراسة من قبل قسم الأبحاث بشركة قطر العالمية للآلية النظيفة من باب التطوير المستمر.

Zero Smoking Technique (ZST)

Eng. Faraj Al- Saghieri
General Manager & operation
Qatar Global CDM Company

al–saghieri@hotmail.com

The clean development mechanism (CDM) is a concept that has only become fully operational over the past three to four years. As a result, the major role players and interested participants have gone through a steep learning curve, based largely on learning by doing approach.

The global has witnessed an unprecedented rise in interest in the Clean Development Mechanism (CDM) over the last couple of years. However, despite the continued improvement of CDM rules by the CDM Executive Board, many of CDM experts in the world tried all their efforts to implement for the best to minimize the green house gases emissions.

The UNFCCC is arranging several meetings those are defined as AWG-KP, AWG-LCA, COP, MOP, SBI and SBSTA and CDM Technology Advice in the United Nations is one of QG-CDM (Qatar Global CDM Company) goals.

Zero Smoking Technique (ZST) that is invented under my name as a patent is for facing mainly the big disaster of global warming and its negative effects regarding the earth.

Zero smoking technique is defined as the largest CDM Project in the world to minimize the green house gases emissions from the all flaring systems in the industrial plants.

This technique must be applied by all annex countries (developed countries) and non annex countries (developing countries) in the world. So, it needs a lot of discussions in the conferences of UNFCCC (United Nations Framework Convention on Climate Change) till we can apply this project.

In this current December in 2010, ZST Technique will be presented in Mexico by Qatar Global CDM Company and definitely by me on behalf of Qatar to market this technique.

ZST Technique is considered the best technique till now to face the global warming in the world and it can save our human, environment and economy.

ZST Technique is including two stages to run smoothly in the industrial plants:

First Stage: Smoking Pulling Stage (SPS):

This is happening by pulling the smoking from the flaring system after incomplete combustion by large pullers for processing it to second stage.

Second Stage: Smoking Treatment Stage (STS):

This is happening by the smoking treatment in a large treatment unit (additional treatment unit will be constructed in the industrial plants) to treat the gas waste from unsafely to safely to atmosphere.

Marketing of ZST:

Definitely, it will be marketed soon in this December in COP Conference of UNFCCC for one this that is application of this technology on behalf of Qatar Global CDM Company for facing the global warming problem.

Technology transfer from Qatar to the world will be our main target to save the human, environment and economy and finally we are saving the earth.

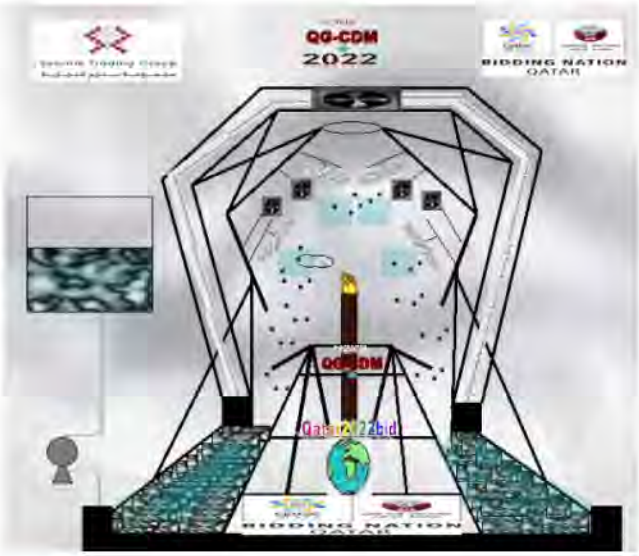

interplay with the innovative ideas and methods of the smaller companies. In the new global marketplace, companies are open to and understanding of the idea to collaborate in developing or introducing new products. This is based on combining skills with resources to reach a competitive advantage in the global marketplace. With the help of GOIC, an industrial company in the GCC could start considering product development collaborations as one aspect of achieving global competitiveness.

GOIC, A Center of Knowledge-Intensive Services for GCC Industries

To collaborate in product development or to partner for other industrial growth purposes, industrial companies cannot invest in knowledge-intensive services. In other words, industrial companies need a service organization like GOIC that can integrate innovation into its consulting services which should enable the client (a GCC industrial company) to build knowledge into its manufacturing operations in order to venture into new industrial services. In the new global marketplace, a measure of competitiveness for an industrial company is its ability not only to manufacture goods but also to provide niche services in the local and global markets. An industrial company on its own, a partnership, or a collaborative venture may find it difficult to invest in knowledge-intensive services, but GOIC can. GOIC is an already established industrial consulting organization for the GCC industries. Accordingly, GOIC's capacity in knowledge-intensive services will not only enable GOIC to innovate services for GCC industries but can also be used by GCC industries to venture into industrial services that support manufacturing and delivery of goods to the global market.

In sum, GOIC's role in helping GCC industries to reach global competitiveness is GOIC's ability to introduce change processes wherein GCC manufacturing companies could embrace service orientation and to improve their services (for those that are already successful in the product-service mix) in order to achieve competitive advantages and to enhance their performance through any form of collaboration or partnership.

Building Capabilities, Reaching Competency

Another area of cooperating with GOIC to reach global competitiveness is getting into capability-based strategies and thus GOIC's services can enable an industrial company in the GCC to build its capability-based competitiveness position by relying on the new structure of resources in a partnership or a collaborative venture.

GOIC, A Home for Developing Decision Support Tools

Finally, cooperating with GOIC will save an industrial company the effort to invest in decision support tools, because an organization like GOIC, which is capable of building its knowledge-intensive services, can invest in decision support tools to address the growing needs of GCC industries for competitiveness. In all literature, whether printed or on the Internet today, we find that decision support tools for manufacturing may include any or all of the following service capabilities:

1. Information Control Processes, which include gathering, storage, retrieval, and organization of data, information and knowledge.
2. Paradigm Models. These include frameworks or perspectives that help industrial companies deal with industrial production situations.
3. Simulation Models: These are models that enable companies to develop strategic models.
4. Options and Selections: These are techniques or tools that analyze or help to narrow the field of choice in an industrial context.
5. Process Management: These are management techniques or philosophies that enable industrial companies to control or run a complete or parts of a manufacturing operation.

In the GCC industrial landscape companies vary in industrial size - (which is related to scale and production capacity). We continue to find GCC industries that are "very" large-scale industries and those that are fairly small manufacturing plants. In such a GCC manufacturing landscape, GOIC is able to introduce the capability and competencies service and can add to that service a more advanced service (for large-scale industries) - which is related to the tools for assessing technical capabilities within an industrial firm as this goes deeper into technology utilization and innovation capacity - as an approach to start providing GCC industries with new consulting services that take GCC industries to the global marketplace. New forms of partnerships and collaboration initiatives await GCC industries in the new global marketplace which promise new opportunities for growth and competitiveness.

economic development goals, GOIC runs activities that integrate research and education on the one side and engineering and expertise on the other side with practical applications in GCC industry by coordinating with all stakeholders in the GCC's manufacturing and industrial development sectors.

GOIC cooperates with GCC companies to develop practical solutions to current industrial issues facing GCC industries and thus is able to cover all areas in markets and technologies.

GOIC's senior management realizes that for GOIC to innovate new consulting services for the all GCC industries, it needs to partner with public and private institutions in the GCC in order to address specific industrial development areas, including product and process design towards more consulting services that can cover industrial operation needs. In serving GCC industries, GOIC's management acknowledges the need to consider building its expertise in industrial and innovation policy, in the integration of technology into business decisions, and in international manufacturing and supply networks. Moreover, GOIC's experts have evolved over time to recognize the need to focus on areas related to strategy and performance and new technologies. In a nutshell, and to enable GCC industries to manufacture for the global market, they needs GOIC's innovative consulting services. GOIC is capable of developing its capacity to start addressing new industrial issues in the GCC; i.e. issues that are related to service and support engineering, industrial sustainability, emerging industries and high value production.

Cooperation with GOIC

Industrial companies in the GCC are aware of modern operational excellence standards and those that are capable of competing in the global marketplace realize that realistic performance management should be based on effective measurement systems. Measuring performance to improve on results is a standard of survival in the global marketplace. To face global economic challenges and build a sustainable international market presence, an industrial company must address it performance from a thorough assessment of its management capabilities. Industries usually fail when they attribute lack of performance measurement to having long term supply contracts and continuous sales and export opportunities.

Cooperating with GOIC, an industrial company could benefit by developing balanced and effective performance measurement systems. Using GOIC's research that it carries out with industrial sponsors in the GCC governments, an industrial company can learn of main concepts of performance measurement and can learn to implement appropriate approaches within an organizational context leading to a competitive status in the global market.

Collaboration Matters for Global Competitiveness

In a rapidly-changing global economic context, industrial companies usually consider making and sourcing overseas. To do so, they adopt plans which include developing international manufacturing capabilities, investing in industry in specific countries, and exploring affiliations with global manufacturing networks. Where an industrial company is considering growth at home rather than expanding to manufacture overseas, (as a strategy to operate in the global market of the GCC), GOIC's industrial consulting services could help that company in innovating products and services for the local market - (the global GCC market). In the wake of recent development in financial markets worldwide, the GCC market is a good home for industrial companies that approach their capabilities and competencies with scientific, business-oriented strategies, which with the help of GOIC, could include strategic road mapping, learning and practicing technology and innovation, building technology intelligence capacity, and most important of all is partnering with other industrial companies. The GCC market today is an excellent marketplace for industrial partnerships between small and large companies.

Many times industrial companies in the GCC plan their global competitiveness assessment by jumping to technology acquisitions and ignoring the values and benefits of industrial partnerships between small and large companies. Large companies avoid these partnerships due to size and small companies do so due to lack of resources. However, a major benefit in a partnership is getting into the innovation mainstream where resources of large companies

Innovating New Industrial Consulting Services For the GCC

Dr. Rasim S. Abderrahim
Practitioner in Trade & Economic Development

rasimabderrahim@gmail.com

The New Global Marketplace

There is a new global marketplace that challenges management practices in manufacturing and which adds challenges on industrial companies in developing countries. Industrial firms today find themselves in a rush to reevaluate their competitive positions in international markets. To enter the new marketplace, industrial companies are reevaluating their growth potential and the one question that overshadows strategic growth plans is: "how much have we grown as to sustain a local market share and how much of our operation is manufacturing for the global market?"

In the case of GCC's industrial companies, any GCC market is a local market for a GCC manufacturing business considering that the GCC is not only a regional economic bloc bust also a free trade area and a common market. Accordingly, the regional GCC market is a local market for a GCC industrial company and any strategy to manufacture and deliver goods and provide services in a market of one GCC country is by default a strategy to deliver goods and provide services in any other GCC country. In other words, where a GCC industrial company has built its capabilities and planned its competencies to survive and succeed in its local market, and has been able to grow and mature in business over a five-year cycle, (for example, during the 2005–2009 economic cycle), is capable of reviving its capability and competency strategies and is a strong candidate to move to the next level in developing innovative industrial services and to manufacture for the global market.

GOIC Responds to GCC Industries' Needs for Global Competitiveness

The Gulf Organization for Industrial Consulting (GOIC) is a dynamic organization that can adapt to the needs of the GCC manufacturing sector for growth and competitiveness. GOIC has historically built its capacities and resources to support industrial development objectives in the GCC and the Organization's services can expand to take GCC industries to the next level in building global competitiveness.

GOIC has evolved over history and has become a leading industrial consulting organization capable of taking GCC-wide distinctive, cross-disciplinary approaches to bring together expertise in management, technology and policy to address the full spectrum of industrial issues in the GCC. Today, central to public-private partnerships in GCC

Analysis of Energy Consumption in GCC Countries

According to OPEC's 2009 figures(2) the average annual production of crude oil for GCC countries in 2008 was in the range of 5.22 billion barrel, while average annual natural gas production reached 317.29 billion cu m. It is clear that the GCC region contributed by 8.68% of all energy supplied to world in 2008, where crude oil represented 6.53% and natural gas contribution was about 2.15%. On the other hand, the global energy consumption by fuel type at end of 2008 is shown in Figure (2).

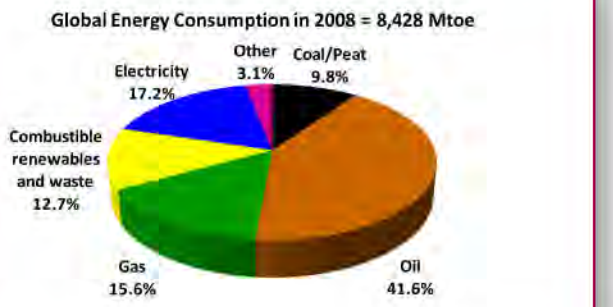

Figure (2): World energy consumption by fuel type at end of 2008[4]

Although there are serious efforts paid by both developed and developing countries for using other energy sources like nuclear and renewable energies, oil and gas are still ahead as the preferred energy sources with combined contribution reaching 57.2% of total commercial energy consumption.

3. Performance of Energy Sector in GCC

There are five major end sectors in GCC countries where energy is consumed. Those sectors include transportation; industrial; feed stock for petrochemical plants; residential & commercial and power generation. For the purpose of comparison, the unit (toe), which stands for ton of oil equivalent, has been chosen to unify different units throughout the analysis. Energy consumption in the above mentioned sectors for all GCC countries has been studied. The result of total energy consumption for each country along with the fuel type used is given in Figure (3).

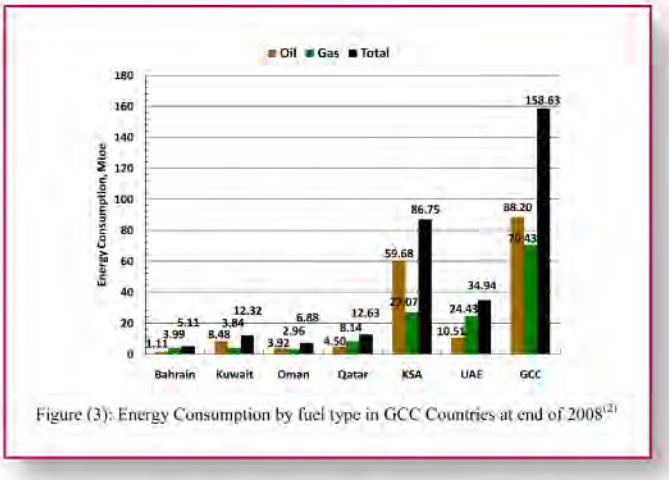

Figure (3): Energy Consumption by fuel type in GCC Countries at end of 2008[2]

It is apparent that Kingdom of Saudi Arabia is ahead of all GCC States in consuming energy with a share of 54.7% of total energy consumption in GCC region. In the second place comes United Arab Emirates with share of 22% followed by Qatar (8%) and Kuwait (7.8%). Sultanate of Oman and Kingdom of Bahrain are lagging in the list with shares about 4.3% and 3.2% of total energy consumption in the region, respectively. Crude oil and its derivatives represented 55.6% while natural gas contribution was about 44.4% of total commercial energy consumption in the region. Although GCC countries supplied world with 8.68% of total energy supplied to world in 2008, their energy consumption was in the range of 1.88% of total energy consumed globally for the same year. However, the consumption of energy per capita in GCC reached 4.12 toe per capita and exceeded that one for OECD (Organization for Economic Co-operation and Development), which recorded 3.11 toe per capita in 2008(5).

Sources

(1) *GOIC Database.*

(2) *OPEC Annual Statistical Bulletin, 2009.*

(3) *U.S. Energy Information Administration. International Energy Outlook, 2010.*

(4) *International Energy Agency. World Energy Statistics – Energy Balance, 2008.*

(5) *International Energy Agency. Key World Energy Statistics, 2010.*

Analysis of Energy Consumption in GCC Countries

Dr. Atif Elgozali
Engineering Expert
Industrial Investment Unit, Goic
aelgozali@goic.org.qa

1. Objectives of Current Analysis

The GDP at current prices for all GCC countries increased from 341,683.2 million US$ in 2000(1) to an estimated figure of 922,239.4 million US$ in 2009 representing overall growth of 169% with CAGR of 11.7% for the period 2000 – 2009. Oil and gas sector continued to be the major driver of growth momentum with its contribution to GDP rising to an average of 47.9% in 2009 from 39.4% in 2000. According to OPEC's 2009 figures(2) the GCC region has 37% of global oil reserves and 22.1% of global natural gas reserves. The aim of current analysis is to track the energy consumption by different sectors in all GCC countries. The final results of this analysis will be used in developing new strategies for energy utilization in the GCC region.

2. World Energy Overview

As a result of global economy recession total world marketed energy consumption contracted by 1.2% in 2008 reaching 8,428 Mtoe (352.86 quadrillion Joule)(3) and by an estimated 2.2% in 2009. However, the development of energy resources has become essential for agriculture, transportation, waste collection, information technology, communications that have become prerequisites of a developed society. The major sources of energy in our planet are fusil fuels, which include coal; petroleum and natural gas. The other non-fossil sources include nuclear as well as renewable sources such as geothermal, solar, wind, tide, hydro, wood, waste and biofuels. According to IEA's statistics(4) the global energy supply by end of 2008 has reached 12,267.38 Mtoe (512.78 quadrillion Joule) with 80.2% derived from the combustion of fossil fuels. Global energy supply by fuel type in 2008 is demonstrated in Figure (1).

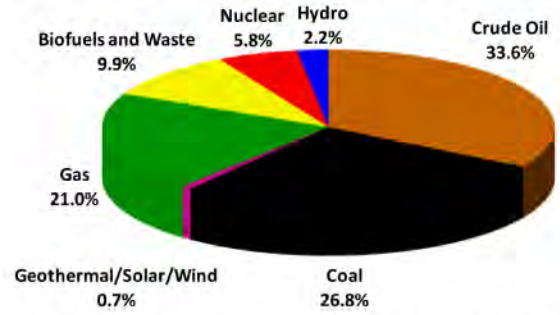

Figure (1): World energy supply by fuel type at end of 2008(4)

For further information, please contact:
Mrs. Mona Abu Siam, Editing Secretary
Tel. +974 4485 8888 - +974 4485 8711
muna@goic.org.qa